

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٥١٩

الخميس، ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد إيليتشوف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	الأردن	السيد الحمود
	إسبانيا	السيد غاسو ماتوسيس
	أنغولا	السيد سانتا روزا
	تشاد	السيد غومبو
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد جاو يونغ
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد مينديث غراتيرول
	ليتوانيا	السيد باوبليس
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كلاينا

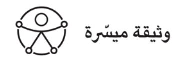
جدول الأعمال

الحالة في ليبريا

التقرير المرحلي الثلاثون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (S/2015/620)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبريا

التقرير المرحلي الثلاثون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (S/2015/620)

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبريا إلى المشاركة في هذه الجلسة. وبالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيد بنديكت سانو، وزير العدل والنائب العام في جمهورية ليبريا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد إرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وسعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس تشكيلة ليبريا التابعة للجنة بناء السلام والممثل الدائم للسويد.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/620، التي تتضمن التقرير المرحلي الثلاثين للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

أعطي الكلمة الآن للسيد لادسوس.

السيد لادسوس (تكلم بالإنكليزية): في مثل هذا الوقت من العام الماضي، شكلت الحالة في ليبريا مصدر قلق عميق. حيث كان البلد يعيش مأساة وطنية، تتمثل في حالة طوارئ صحية غير مسبوقة، دمرت الأسر والمجتمعات المحلية، وهددت بإضاعة المكاسب السياسية والأمنية التي تحققت منذ نهاية الحرب الأهلية، وهددت بتمزيق النسيج الاجتماعي الهش لليبريا. وأدرك مجلس الأمن أن هذه الحالة الصحية الطارئة تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ولحسن الحظ، فقد انتقل البلد إلى مرحلة جديدة بعد ذلك.

لقد تحمل شعب ليبريا صدمة الإيبولا بكل صمود وكرامة وتصميم راسخ على تجاوزها. وفي الواقع، فإن جهوده قد أعطت أُكلها، حيث أعلنت منظمة الصحة العالمية في ٣ أيلول/سبتمبر ليبريا بلدا خاليا من مرض الإيبولا. ولذلك، أود أن أبدأ ملاحظاتي بالإشادة بوزير العدل وحكومة بلده على القيادة التي أبانا عنها خلال أزمة الإيبولا وفي الوقت الراهن فيما يسير البلد على طريق التعافي. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن إعجابي الكبير بشعب ليبريا الذي حشد قواه على جميع المستويات، بما في ذلك على مستوى المجتمع المحلي. كما أعرب عن تقديري للمجلس على حشد الدعم الدولي للبلدان التي تضررت بشدة من فيروس الإيبولا، بما في ذلك ليبريا.

إن ليبريا تحرز تقدما على عدد من الجبهات، بما في ذلك الزخم الهام المرتبط بالإصلاحات السياسية الضرورية. وقد أطلقت الحكومة برنامجا لتحقيق اللامركزية، يشكل خطوة أولى حاسمة على درب تحقيق لامركزية سلطة الدولة، والتي تتركز في الوقت الحالي أساسا في مونروفيا، حتى يجري تمكين المسؤولين المحليين ويتسنى للمواطنين في جميع أنحاء البلد الاستفادة من أبسط الخدمات الأساسية.

وأحرزت عملية مراجعة الدستور تقدما أيضا. فقد أحالت الرئيسة جونسون سيرليف خلال الشهر الماضي إلى الهيئة التشريعية ٢٥ تعديلا مقترحا، منبثقة من هذه العملية، جنبا إلى جنب مع توصياتها. وأشير إلى رفض الرئيسة القاطع للأحكام الإقصائية، مثل تلك التي تنص على إعلان ليبريا دولة مسيحية واشتراط الانحدار من أصل أفريقي للحصول على الجنسية، ودعوتها إلى أن يرفض ممثلو ليبريا المنتخبون أيضا هذه الأحكام.

وتشمل التوصيات أيضا التغييرات المقترحة التي أيدها الرئيس، كأن يعمل المسؤولون المنتخبون لفترة قصيرة الأجل، بمن في ذلك الرؤساء والمشرعون.

وفي غضون ذلك، أوشك انتهاء البت في الدعاوى القضائية ذات الصلة بانتخابات مجلس الشيوخ التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر الماضي، و لم يتبق منها سوى طعن واحد فقط لم يبت فيه بعد. وأرى أن العملية الانتخابية لعام ٢٠١٤ قد كشفت عن عناصر كثيرة مشجعة فيما يتعلق باستقلالية الديمقراطية في ليبريا ونضجها، بما في ذلك ما يتصل بقدرة المؤسسات الوطنية على إجراء الانتخابات في جميع أنحاء البلد في ظروف كانت صعبة وبوسائل محدودة كما نذكر. وقد أكد الطعن المقدم لاحقا الالتزام المستمر من قبل الطبقة السياسية في البلد بالبحث عن حل للمنازعات عبر القنوات القانونية.

وأنتقل الآن إلى الحالة الأمنية التي لا تزال مستقرة بوجه عام على الرغم من أن النظام العام لا يزال مثيرا للقلق كما يدل على ذلك وقوع الحوادث المتكررة، على سبيل المثال، بين الشرطة وسائقي سيارات الأجرة في مونروفيا، إلى جانب حدوث بعض الاضطرابات العامة أحيانا. ويسرني أن أشير إلى أنه لم تطرأ أي حوادث أمنية ملحوظة منذ تقرير الأمين العام (S/2015/620) الصادر في ١٣ آب/أغسطس.

وفي الوقت نفسه، تواصل ليبريا العمل بجد في بناء مؤسساتها وإصدار التشريعات ووضع الآليات التي تمكّنها من الحفاظ على الاستقرار دون وجود قوة لحفظ السلام فيها. وباستثناء مقاطعة واحدة فقط، تمكنت جميع المقاطعات الأخرى في البلد من إنشاء مجلس محلي للأمن يضم الجهات الفاعلة الأمنية بهدف تبادل المعلومات والإنذار المبكر بالمخاطر وتقديم المشورة لصانعي القرار على الصعيد الوطني. وهذه أداة هامة لتوجيه المعارف والقدرات المحلية بهدف الحيلولة دون تصاعد المنازعات المحلية إلى نزاعات أكبر. وفي الآونة الأخيرة، أجرى المجلس في غراند غيده تقييما لشكاوى السكان المحليين من تعدي الرعايا الأجانب على أراضيهم الزراعية عبر الحدود، بهدف وضع توصيات ترمي للتخفيف من حدة انتشار تلك المنازعات.

وما تزال الحكومة ملتزمة ببذل قصارى جهودها لتعبئة الموارد اللازمة لزيادة قدرتها على الحفاظ على الاستقرار وحماية السكان بشكل مستقل عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وفي الأسبوع الماضي، وقّع الرئيس قانونا بشأن الميزانية الوطنية لعام ٢٠١٦–٢٠١٧ تبلغ قيمتها ٦٢٢ مليون دولار، وتتضمن مبلغ ٢٠ مليون دولار من الموارد المخصصة لمرحلة الانتقال الأمني في البلد. ومع ذلك، تشير تقديرات الحكومة إلى أنه لا تزال هناك حاجة إلى توفير ٣٧ مليون دولار للعملية الانتقالية.

وفي الأسبوع الماضي، وافق فريق التنفيذ المشترك الذي يضم مسؤولي الحكومة والشركاء الرئيسيين، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في ليبريا – التي تشرف على الانتقال الأمني – على إعادة ترتيب أولويات المهام وتحديد تكاليفها بغية ضمان تحقيق إنجازات رئيسية في العملية الانتقالية. ووافق الفريق أيضا على اتخاذ نهج أكثر فعالية في قياس التقدم المحرز على أساس المعايير والأنشطة التي تم تخطيطها. وتؤيد البعثة والفريق القطري أيضا إنشاء مكتب لإدارة البرامج ذات الصلة بعملية الانتقال الأمني، على أن يركز على تنفيذ المشاريع مع التشديد بوجه خاص على المسؤولية المالية وإنجاز المهام في الوقت المناسب.

وفي الوقت نفسه تواصل السلطة التشريعية القيام بدورها. فقد أرجأت تعليق جلستها كي تتمكن من استعراض بعض مشاريع التشريعات الأساسية المعلّقة، بما في ذلك أعمال الشرطة والهجرة التي تشمل أحكاما هامة بالنسبة للرقابة المدنية. غير أن بعض التشريعات الهامة لا تزال معلّقة، بما في ذلك وضع مشروع قانون لتحديد الأسلحة النارية، وقد أشار إليه الأمين العام مؤخرا على أنه يكتسي أهمية بالغة في سياق نظام الجزاءات.

واستؤنفت الآلية الرباعية التي تضم بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وشقيقتها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، فضلا عن المسؤولين الليبريين والإيفواريين، بعقد اجتماع في آذار/مارس في أبيدجان. ومع ذلك، لم تستأنف بعد للأسف العمليات الأمنية عبر الحدود المشتركة التي علقت في أوائل عام ٢٠١٤ بسبب الشواغل المتعلقة بانتشار فيروس إيبولا والمخاوف من انتشارها إلى كوت ديفوار. وما تزال الاجتماعات المخطط لها للزعماء والشيوخ في منطقة الحدود، وكذلك عودة اللاجئين الإيفواريين المقيمين في ليبريا – لا سيما في منطقة زويدرو – بصورة طوعية إلى وطنهم معلقة إلى ما بعد إجراء الانتخابات في كوت ديفوار في تشرين الأول/أكتوبر. وفي غضون ذلك، ما تزال البعثة تواصل العمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء في اتحاد نهر مانو لتنفيذ الاستراتيجية الأمنية.

وفي نيسان/أبريل، قرر المجلس استئناف التخفيض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، الذي كان قد علق أثناء الأزمة. ومنذ اتخاذ القرار ٢٢١٥ (٢٠١٥) خفضت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بنحو ١ ٢٢١ فرد من أفراد القوة ليصبح قوامها العكسري هذا الشهر ٣ ٥٩٠ فردا. وبالإضافة إلى ذلك، يعكس قوام عنصر الشرطة المأذون به في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا الآن نشر ١٥١٥ فرد فعليا، بما في ذلك ثماني وحدات شرطة مشكّلة، وأفراد من ضباط الشرطة ومستشاري شؤون الهجرة.

وفي التقرير المعروض على المجلس، يوصي الأمين العام بإجراء مزيد من التخفيضات في الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والعناصر المدنية في البعثة، مع الأخذ في الاعتبار بتوقعات المجلس أن تتولى حكومة ليبريا المسؤولية الكاملة عن الأمن اعتبارا من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. ويكمن المفهوم الاستراتيجي الذي تقوم عليه هذه التوصيات في توحيد القدرات المسلحة المتبقية من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، التي من شأنها الاستجابة على وجه السرعة في دعم مؤسسات الأمن الليبيري في حالة حدوث تدهور مفاجئ في الحالة الأمنية.

وعلى وجه التحديد، ستخفض قوة البعثة عند انتهاء العملية الانتقالية الأمنية في منتصف العام المقبل إلى ١ ٢٤٠ فردا، بما في ذلك كتيبة واحدة للدعم والوحدات التمكينية، وخاصة وحدة الطيران. وبالمثل سيخفض عنصر الشرطة إلى ٦٠٦ فرد، بما في ذلك ثلاث وحدات شرطية مشكّلة، بالإضافة إلى مستشاري الشرطة والهجرة ومستشاري السجون. غير أنه لا يزال من الأهمية بمكان أن تحافظ البعثة على قدرتها على توفير هذا الدعم لعدة أشهر بعد انتهاء عملية انتقال المسؤوليات الأمنية كي يتسنى اختبار قدرة أفراد الأمن الليبريين على حماية المدنيين والتصدي للحوادث الأمنية بغية التخفيف من أي مخاطر لانتكاس الحالة الأمنية.

وينبغي أن أذكر أيضا أن الممثل الخاص الجديد للأمين العام في ليبريا، السيد فريد ظريف، الذي يعرفه الكثيرون هنا، قد ذهب لتولي مهامه هناك يوم الاثنين الماضي. وهو ذو خبرة كبيرة في مجال حفظ السلام، وخاصة في ليبريا. وأنا واثق من أنه سيوفر القيادة الحاسمة في هذه الفترة الهامة من ولاية البعثة.

ويمكن وصف ليبريا بأنها بلد يتسم شعبه بقدرة كبيرة على التغلب المستحيل على الصعاب فيما يبدو. فذلك شعب طالما عانى وما يزال يعاني من الدمار الناجم عما يربو على القرن من الاستبعاد المنظم، وعقود عديدة من العجز والخلل، علاوة على ١٤ عاما من الحروب الأهلية المتعاقبة. ومنذ أكثر من عام، ظل شعب ليبريا يواجه مأساة وطنية تمثلت في حالة طوارئ طبية. ومع ذلك، تمكّن البلد مرة أخرى من التغلب على المحنة والمضي قدما. وبالتالي، فإن هناك فرصة أخرى لإيجاد ليبريا أفضل.

والآن، يقع على عاتق شعب ليبريا وحكومته عبء العمل الهام على مواصلة بناء أمة موحدة متصالحة ذات حكومة تتسم

بالمسؤولية وتلتزم بمكافحة الفساد في صفوفها،دولة يتقاسم فيها جميع المواطنين في البلد منافع الموارد الطبيعية الوفيرة في بلدهم،دولة تتولى المسؤولية الكامل عن مصيرها، وذات حكومة ومؤسسات قادرة على توفير الضمانات الأساسية لأمن مواطنيها وحمايتهم فضلا عن توفير الخدمات لهم جميعا.

وأرى أن القرار الذي اتخذه المجلس بتحديد ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠١٦ موعدا لتولي المسؤوليات الأمنية كاملة، يمثل دليلا واضحا على الثقة في أن البلد قد تغلب على حالة عدم الاستقرار واعتماده على الآخرين في الماضي على حد سواء، وأنه يواصل المضي بثبات نحو بناء دولة موحدة مستقلة تماما وتتوفر لها مقومات البقاء.

وسنواصل دعم شعب ليبريا وحكومته في بناء دولة كهذه خالية من ويلات الحرب، ويستمر فيها الاستقرار الدائم الذي تحقق في ليبريا بشق الأنفس لجميع الأجيال المقبلة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن للسيد سكوغ.

السيد سكوغ (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي إلى مخاطبة المجلس هذا الصباح باسم تشكيلة ليبريا التابعة للجنة بناء السلام. كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام لادسوس على إحاطته الإعلامية الثاقبة هذا الصباح.

أولا، أنا أيضا أود أن أهنئ ليبريا على إعلانها خالية من فيروس إيبولا في الأسبوع الماضي من جانب منظمة الصحة العالمية. وقد أعجبت لجنة بناء السلام كثيرا بالإصرار الثابت للشعب الليبري والحكومة، الممثلة هنا بالوزير، على مكافحة المرض، ومما يثلج صدري أنه بإمكاننا الآن توجيه كامل الاهتمام لعملية التعافي. وكما أكدنا باستمرار، فإن بناء السلام يجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من إعادة البناء بعد انتهاء أزمة فيروس إيبولا. فقد كشفت الأزمة عن ثغرات في جهود بناء السلام وبناء الدولة حتى الآن، بما في ذلك في مجال بناء الثقة بين المواطنين والدولة، وفيما يتعلق بتعزيز النسيج الاجتماعي. والتراجع الاقتصادي الذي نجم عن أزمة فيروس إيبولا يجب التصدي له بمزيد من الدعم من المجتمع الدولي لتنشيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

واسمحوا لي أن أنتقل إلى نقطة التركيز الرئيسية في الإحاطة الإعلامية اليوم: أي مواصلة خفض قوام بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وتسليم مهام الأمن والاستقرار إلى السلطات الوطنية عند إتمام العملية الانتقالية الأمنية، بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وكما أشار الأمين العام في تقريره (S/2015/620)، فإن تولي حكومة ليبريا المسؤولية عن الأمن في البلد سيكون معلما هاما في ليبريا بعد انتهاء التراع ودليلا على الثقة بأن البلد قد خرج من التراع، كما أشار إلى ذلك السيد لادسوس.

وفي هذا الصدد، سيكون من الأهمية بمكان أن تتولى الحكومة الليبرية القيادة وزمام الأمور بينما تستعد السلطات الوطنية لتولي تلك المسؤوليات. وسيتعين على المجتمع الدولي، بطبيعة الحال، مواصلة الاضطلاع بدور هام في دعم ليبريا في هذه المرحلة الانتقالية.

وفي الوقت نفسه، سيكون من المهم أن لا يقتصر تركيز الاهتمام على ما ينبغي أن يقع حتى حزيران/يونيه ٢٠١٦، ولكن أيضا، وبالقدر نفسه، على ما ينبغي القيام به بعد انتهاء العملية الانتقالية الأمنية. ولا بد من التخطيط المبكر والسليم. ولا يمكننا أن نكفل الآن معا بناء ما يلزم من قدرات وهياكل الدعم لتعزيز الجهود الوطنية إلا بتحديد احتياجات بناء السلام الطويلة الأجل. وستواصل لجنة بناء السلام التشديد على ضرورة تعزيز التركيز على الإصلاحات المؤسسية وبناء القدرات، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز قطاع العدل في سياق توطيد جهود ليبريا لإحلال السلام.

وقد راكم المجتمع الدولي خبرة ومجموعة من المعارف بشأن العمليات الانتقالية لبعثات الأمم المتحدة، ينبغي لنا الآن أن تسعى إلى الاستفادة منها. ونرى أنه لا يوجد أي مبرر لعدم التعلم من النجاحات وأوجه الفشل الماضية. وندرك أن الخفض التدريجي لبعثات الأمم المتحدة يشكل لحظة حاسمة على طريق السلام الدائم والتنمية المستدامة. ولكننا لا تزال تعاني فجوات كبيرة من حيث الاهتمام السياسي، فضلا عما يتعلق بتمويل العمليات والبرامج والمؤسسات التي تكتسي أهمية حاسمة. ويمكن بالتأكيد أن نفعل أفضل من ذلك عندما يتعلق الأمر بالانتقال بين مختلف أشكال مشاركة الأمم المتحدة على الصعيد العام. وفي هذا الصدد، يسرنا أننا أجرينا مؤخرا استعراضين بشأن الطريقة التي يمكن بها تعزيز عمليات السلام يقدمان تحليلا مفصلا. ولجنة بناء السلام على استعداد للتعلم من هذه التحليلات والقيام بكل ما في وسعنا لتقديم دعم فعال وهادف إلى ليبريا في المرحلة المقبلة الحاسمة.

وستواصل لجنة بناء السلام العمل بدعوتها لعقد الاجتماعات وتقديم المشورة والمساعدة على حشد الموارد للاستجابة للأولويات الطويلة الأجل لبناء السلام في ليبريا. إن تشكيلة ليبريا، التي أترأسها، تعتزم أن تستضيف قريبا اجتماعا مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين المشاركين في جهود بناء السلام، بهدف تحديد الاحتياجات، مناقشة القدرات والثغرات المحتملة، ودراسة المجالات التي تعاني القصور في التمويل والمجالات التي يمكن فيها للمانحين أن يقدموا المزيد من الدعم. وسيتيح هذا الاجتماع الفرصة للحكومة الليبرية لتقدم إحاطة إعلامية عن التقدم المحرز في خطتها الانتقالية، ولبعثة الأمم المتحدة لتقديم معلومات مستكملة عن المرحلة الانتقالية الأمنية. كما سيسهم لاجتماع في تسليط الضوء على المنظورات المحلية لمنظمات المجتمع المدني والأطراف الفاعلة على مستوى القاعدة الشعبية. ونأمل أن تكمل هذه المناقشات وتعزز الأعمال المضطلع بها في الفريق المشترك المعني بالتنفيذ في مونروفيا، المكلف برصد تنفيذ خطة الحكومة المتعلقة بالعملية الانتقالية للبعثة. واللجنة على استعداد لتشاطر نتائج تلك المداولات مع المجلس.

وبالإضافة إلى ذلك، ولضمان اضطلاع لجنة بناء السلام بدور هام بعد الفترة الانتقالية، فإن التشكيلة قد اتخذت خطوات في سبيل تنقيح أدوات مشاركتها الحالية في ليبريا. ودعت اللجنة الأمين العام إلى تقديم توصيات لوضع إطار مستكمل للمشاركة لجنة بناء السلام بالنظر إلى العملية الانتقالية الأمنية. وستؤدي هذه المدخلات الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة دورا حاسما في تمكين اللجنة من القيام بدور فعال، وستساعد على تنسيق دعمنا للجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة التنفيذية في الميدان. وتشكل تلك الجهات الفاعلة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي.

وما زالت الأولويات الرئيسية لمشاركتنا الحالية صالحة، وهي إصلاح قطاع الأمن، والمصالحة الوطنية، وسيادة القانون. والأداة المستكملة تهدف إلى مواءمة وتجميع الخطط الوطنية القائمة، بما في ذلك خطة التغيير، وخطة الحكومة المتعلقة بالعملية الانتقالية للبعثة، وخطة التعافي من وباء إيبولا. وتتطلع التشكيلة إلى التواصل مع الحكومة الليبرية بشأن استكمال إطار المشاركة لدينا، وسنبقي المجلس على اطلاع فيما يتعلق بهذه العملية أيضا.

وبينما تستعد ليبريا للنقل المسؤوليات الأمنية، فإنها تواجه في الوقت نفسه العديد من الإصلاحات الأخرى ذات الصلة بتوطيد السلام. فالأعمال التحضيرية للانتخابات في عام ٢٠١٧، والعملية الحالية لاستعراض الدستور وعملية اللامركزية ستظل أيضا على جدول أعمال لجنة بناء السلام، لأن هذه العمليات ستؤثر على جوانب أساسية لجهود بناء الدولة. وبالمثل، لا يزال من الضروري تنفيذ خارطة الطريق

الاستراتيجية للتعافي على الصعيد الوطني وبناء السلام وتحقيق المصالحة. كما سنحاول تسليط الضوء على المسائل المتعلقة بالأراضي وعلاقتها بالمجال الحاسم الأهمية المتمثل في إدارة الموارد الطبيعية، ليس فقط لضمان خفض حدة التوترات بين المجتمعات المحلية المتضررة وأصحاب الامتيازات، ولكن أيضا لمساعدة ليبريا على تطوير مصدر مستدام للإيرادات المحلية. وأخيرا، ستكون مواجهة الفساد بفعالية مستمرة أمرا أساسيا لزيادة ثقة الجمهور في المؤسسات الحكومية.

وفي الختام، يمكن القول بأنه من الواضح أن القيمة المضافة لدور الدعم الذي تقوم به لجنة بناء السلام توجد على المحك، بينما يقترب بلد خارج من التراع من علامة بارزة في مسيرته صوب إحلال السلام المستدام. وأمام ليبريا سنة حافلة بالتحديات. وقد راكم المجلس والشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف خبرات ومعارف يجب علينا مواصلة استخدامها دعما لجهود ليبريا من أجل توطيد السلام. واللجنة التي أترأسها على استعداد للإسهام في كل هذه الجهود التي تركز على الأولويات الوطنية والسلام المستدام.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة للسيد سانوح.

السيد سانوح (ليبريا) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي الشرف والامتياز لي أن أخاطب المجلس وهو ينظر في التقرير المرحلي الثلاثين للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (S/2015/620)

في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أعلنت منظمة الصحة العالمية ليبريا خالية من فيروس إيبولا للمرة الثانية. ورغم أن هذا لم يكن ليتحقق لولا القيادة القوية لرئيستنا، فخامة السيدة إلين جونسون - سيرليف، وقدرة الشعب الليبري على الصمود، فإننا ندين بالامتنان للأمم المتحدة وشركائنا الدوليين على دعمنا للتغلب على هذه الأزمة. لقد كان الطريق صعبا علينا لنا كشعب وكأمة. فالركود الاقتصادي الحاد بسبب فيروس إيبولا لا يزال هو التحدي الأكبر الذي يواجه أمتنا، وتداعيات ذلك الركود ستظل تؤثر على جميع قطاعات الحكومة، لا سيما قطاعي العدالة والأمن.

لذلك، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري للأمين العام، وأعضاء المجلس، ولجنة بناء السلام وتشكيلة ليبريا، فضلا عن شركائنا الثنائيين والشركاء المتعددي الأطراف الآخرين، على دعمهم القيم، الذي مكننا من احتواء آفة وباء إيبولا.

وقد ذكر الأمين العام في تقريره (S/2015/620) أن تسلم المسؤوليات الأمنية من بعثة الأمم المتحدة سيكون لحظة تاريخية في ليبريا في مرحلة ما بعد الصراع حيث سيكون مصير البلد وحماية مواطنيه في يد السلطات الوطنية بشكل كامل، وذلك للمرة الأولى منذ أكثر من عقد من الزمن. وأنا اتفق تماما مع الأمين العام في أن ذلك سيشكل نقطة تحول هامة في تاريخ أمتنا. والحكومة لا تدخر وسعا لجعل ذلك حقيقة واقعة.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن هناك خمسة أهداف استراتيجية لخطة تولي ليبريا لهذه المسؤولية. ويتمثل الهدف الأول في سد الثغرات الأمنية الفورية الناشئة عن الانسحاب التدريجي للبعثة في جميع أنحاء البلد. والهدف الثاني هو تعزيز القدرة على الاستجابة في المناطق المعرضة للخطر من البلد. والهدف الثالث هو مواصلة جميع العمليات الأمنية التقليدية العادية في جميع أنحاء البلد في آن واحد. والهدف الرابع هو إصلاح الأطر القانونية لوكالات القطاع. ويتمثل الهدف الخامس في بناء قدرات القطاع. وقد أحرز تقدم كبير صوب تحقيق هذه الأهداف.

وبالتعاون الوثيق مع شركائنا، فإن لدى الحكومة الآن خريطة طريق واضحة، ولا سيما في ما يتعلق بالترتيبات الهيكلية والتنفيذية للخطة. وقد أضافت الحكومة تفاصيل إلى الخطة. وجرى تحديد الأنشطة ذات الأولوية للتنفيذ اعتبارا من الآن وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٦ وتقدير تكاليفها مع

إعداد جداول زمنية لذلك. وهي تشمل المسؤوليات التي ستتسلمها الحكومة من بعثة الأمم المتحدة والتحديات التي تشكل تهديدات مباشرة لتوطيد السلام. ويبلغ إجمالي ميزانية هذه الأنشطة ٣٨,٨ مليون دولار. وفي مقابل هذا المبلغ، خصصت حكومة ليبريا ٢٠ مليون دولار في ميزانيتها لعام ٢٠١٥-٢٠١٦، ومن المقرر إيداع ٥٠ في المائة من هذا المبلغ في حساب استئماني مكرس لهذا الغرض لتعزيز صرف الأموال المطلوبة في الوقت المناسب وسرعة التنفيذ. وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم إنشاء وحدة داخل وزارة العدل لتنفيذ عملية الانتقال من أجل تنسيق مختلف أنشطة الخطة.

وفي ما يتعلق بالإطار القانوني، استهلت السلطة التشريعية في تموز/يوليه ٢٠١٥ مشاورات عامة بشأن مشروع قانون للأسلحة النارية. وجرى إعداد مشروع قانون للشرطة ومشروع قانون بشأن مكتب الهجرة والتجنس وقد وافق مجلس الوزراء ومجلس الأمن الوطني على المشروعين وأحيلا إلى المجلس التشريعي لإصدارهما في صورة قانونين. وفي يوم الاثنين، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، جرت مناقشة مشروعي القانونين هذين في قراءة أولى في الهيئة التشريعية. والعمل جار حاليا أيضا لإعداد مشروع قانون بشأن الأجانب وقانون الجنسية. وستؤدي هذه الإصلاحات، في جملة أمور، إلى إيجاد إطار قانوني حديث ومتسق وقوي لقطاع العدالة، بما يكفل تحسين الإشراف المدني والديمقراطي على نظام حوكمة القطاع والحد من التداخل في الوظائف بين الوكالات وإضفاء الطابع المهني على نظم إدارة القطاع وضمان المساءلة والكفاءة.

ويجري إحراز تقدم أيضا في مجال التدريب. وفي يوم السبت، ١٢ أيلول/سبتمبر، سينظم مكتب الهجرة ودائرة الإطفاء الوطنية الليبرية مراسم تخرج ٣٢٨ موظفا خضعوا لتدريب مكثف استمر ثلاثة أشهر. كما تجري الشرطة ووكالة إنفاذ قوانين المخدرات والقوات المسلحة الليبرية ومكتب الإصلاحيات وإعادة التأهيل دورات تدريبية. ويجري حاليا وضع الصيغة النهائية لخطط مشتريات لشراء المواد اللازمة ذات الأولوية، في إطار الخطة المفصلة، بالجملة.

وأود أن أشير في هذا المنعطف إلى تقدير حكومة ليبريا للعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ودعم الشركاء في الدفع قدما بعملية الانتقال. ومع ذلك، تشعر الحكومة بالقلق إزاء بطء وتيرة الالتزام بتمويل تنفيذ الخطة أو دعمه. ولا توجد حتى الآن أي التزامات بالتمويل لسد العجز في هذه السنة المالية وقدره ٦٠ مليون دولار. ومن الضروري إعطاء دفعة جديدة لمبادرات تعبئة الموارد لدعم ليبريا على النحو المتوخى في بيان الالتزامات المتبادلة مع لجنة بناء السلام.

أعرب الأمين العام عن القلق إزاء الزيادة في الاضطرابات العامة العنيفة مؤخرا وأرجع هذه الزيادة إلى أوجه القصور في القدرة على الاستجابة لدى الشرطة الوطنية وإلى السخط الشعبي والتهميش وبطء وتيرة المصالحة. ومع ذلك، فإن العنف المشار إليه يمثل حوادث معزولة تتعلق براكبي الدراجات النارية وبعض مناطق الامتيازات. وينبغي النظر إليها في سياقها الصحيح. إن جوهر أي حكومة هو أن تصون سلم واستقرار المؤسسة السياسية وأن تحمي حقوق الإنسان وتعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعبها. ولا يمكن لأي حكومة مسؤولة أن تتغاضى عن الخروج على القانون والإجرام وأي تحديات مباشرة لسلطتها القائمة. ومع تزايد عدد الدراجات النارية في ليبريا بصورة كبيرة، زادت أيضا التحديات التي تواجه الحكومة. وقد فرضت الحكومة، التي تعمل عن كثب مع النقابات، الآن تدابير جديدة، بما في ذلك قصر استخدام الدراجات النارية على بعض المجتمعات المحلية والتسجيل الإلزامي لجميع الدراجات النارية وتدريب قائدي هذه الدراجات ومنح تراخيص لهم، الأمر الذي قلص بدرجة كبيرة من أعمال العنف ذات الصلة بالدراجات النارية على مدى الأشهر الخمسة الماضية.

ويرتبط العنف في مناطق الامتيازات بالقضايا التي لم تُحل بين أرباب العمل والموظفين والخلافات بين قادة المجتمعات المحلية في عملية التفاوض بشأن منح أراض إضافية بخلاف تلك المنصوص عليها في اتفاقات منح الامتيازات. غير أن الشرطة الوطنية الليبرية تصدت لكل حادث من حوادث العنف واستعادت السيطرة. وعندما تُثار ادعاءات بارتكاب الشرطة انتهاكات لحقوق الإنسان، يجري التحقيق مع المتهمين وتقديمهم إلى العدالة إذا ثبتت مسؤوليتهم.

وبخصوص ملاحظات الأمين العام عن السخط الشعبي والتهميش وبطء وتيرة والمصالحة، ترى الحكومة أنها في واقع الأمر تعزز المصالحة وتتصدى لمشاعر التهميش والسخط من خلال برامجها الجارية في مجالات مثل إمكانية اللجوء إلى القضاء وتطوير الهياكل الأساسية، بما في ذلك تحسين شبكة الطرق وهو ما يسهل حركة الناس والتجارة، وتحقيق لا مركزية الحكم.

علق كل من السيد لادسوس ورئيس لجنة بناء السلام على الحالة في ليبريا والتحديات التي نواجهها. ونحن نشكرهما على وجهات نظرهما. ومع ذلك، لم يجر التطرق إلى بعض التطورات الهامة بصورة كاملة. أولا، لقد هدأت جميع ردود الفعل الأولية على التعديل المقترح بإعلان ليبريا دولة مسيحية، والذي أدى إلى انقسامات على أسس دينية أثناء عملية مراجعة الدستور، على النحو المشار إليه في الفقرة ١٠ من التقرير، حيث أدركت الأطراف أن ذلك كان مجرد اقتراح، رهنا بموافقة السلطة التشريعية وإجراء استفتاء.

وقد استكملت لجنة مراجعة الدستور الآن مهمتها وقدمت ٢٥ توصية إلى الرئيسة، والتي أحالتها إلى المجلس التشريعي الوطني بالإضافة إلى ملاحظاتها عليها. وتتعلق بعض التوصيات الرئيسية المقترحة بازدواج الجنسية وملكية الأراضي وتقليص مدد ولاية الرئيس وأعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء مجلس النواب. وفي حالة الموافقة على هذه التوصيات، سيتم إجراء استفتاء عليها والذي سيُعقد بالتزامن مع الانتخابات العامة في عام ٢٠١٧.

ولئن كان من الصحيح أن الفساد لا يزال يهيمن على اهتمام الجمهور، على النحو الوارد في الفقرة ١٤ من التقرير، فلا يزال هناك بعض التقدم الملحوظ. فقد استصدرت الحكومة لوائح اتهام وأحيل عدد من القضايا البارزة إلى القضاء بما في ذلك قضية شركة النفط الوطنية الليبرية وقضية إصدار تراخيص لقطع الأشجار على نحو غير قانوني والضالع فيها مسؤولون من هيئة تنمية الغابات والقضية المتعلقة بالدائرة الوطنية لمكافحة المخدرات. وكما ورد في آخر بيان لي أمام المجلس (انظر S/PV.7438)، ردا على التقرير التاسع والعشرين للأمين العام (S/2015/275)، فإن القيود على القدرات والموارد ما زالت تشكل خطرا على مكافحة الفساد. وأعادت وزارة العدل هيكلة إدارة الادعاء العام وأنشأت خمس شعب جديدة، تركز إحداها على الدعاوى المتعلقة بمكافحة الفساد، حيث تنظر حصرا في القضايا التي تحيلها مفوضية مكافحة الفساد في ليبريا والمفوضية العامة لمراجعة الحسابات إلى الوزارة. إن حكومة ليبريا لا تزال ملتزمة بمكافحة الفساد وتدعو شركاءها إلى المساعدة في عزيز قدرات وزارة العدل على صعيد التحقيقات والملاحقة القضائية.

فيما يخص المسائل الإقليمية، أرسلت الحكومة وفودا دبلوماسية لحكومة كوت ديفوار بشأن حركة وأنشطة مواطني كوت ديفوار وبوركينا فاسو عبر الحدود. ومع الانتخابات العامة والرئاسية المقرر عقدها خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر في كوت ديفوار، ونظرا لاستمرار وجود أكثر من ٣٨ ٠٠٠ لاجئ مسجل من كوت ديفوار بالقرب من الحدود، من الضروري، وقد اتخذت الحكومة خطوات لضمان مراقبة الحدود بشكل روتيني، اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب الصراع على طول هذا الممر. إننا نرحب بمبادرة الاستطلاع

الجوي المشتركة بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، فإنه من المهم التأكيد بأنه لا يوجد بلد يخلو من انتهاكات لحقوق الإنسان. ورغبة شعب ليبريا الجامحة في أن تحترم حقوقه، على أساس التزامنا التاريخي بجعل ليبريا منارة للأمل والحرية، تجعل من الصعب للغاية على أي حكومة في ليبريا الاستمرار في ارتكاب أي شكل من أشكال انتهاكات حقوق الإنسان. لذلك، فإن ليبريا تحرز تقدما. لقد كثفنا الجهود الرامية للتصدي للعنف الجنسي والجنساني، والاغتصاب والاحتجاز قبل المحاكمة. وعقب مشاركتنا في الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل في جنيف خلال شهر أيار/مايو، ستعود ليبريا إلى جنيف في ٢٤ أيلول/سبتمبر للرد على التوصيات التي قدمها مجلس حقوق الإنسان. وقد امتثلت ليبريا لالتزاماتها المترتبة عليها المتعلقة بالإبلاغ، بموجب اتفاقيات عدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل. ولا تزال ليبريا ملتزمة بتعزيز عمل اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان.

في الختام، عندما كلف المجلس حكومة ليبريا بوضع خطة لتولي المسؤولية الكاملة عن المنظومة الأمنية في البلد، بحلول شهر حزيران/يونيه ٢٠١٦، أملت الحكومة في ألا تترك المتطلبات المالية لتنفيذ الخطة لليبريا وحدها، لا سيما في ظل التراجع الحاد للاقتصاد بسبب أزمة الايبولا. وقد عزز تقرير الأمين العام هذا الأمل عندما رحب بالتقدم المحرز في ليبريا، قائلا بأنه

”لا تزال هناك تحديات تقتضي تقديم المزيد من المساعدة على جميع الجبهات من أجل إنجاز العملية الانتقالية بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ وفقاً لتوقعات مجلس الأمن“ (S/2015/620، الفقرة ٧٢)

وبالتالي، تدعو حكومة وشعب ليبريا مجلس الأمن للترول بثقله لحشد الدعم الدولي اللازم لتنفيذ الخطة الانتقالية. ونحن نتطلع أيضا إلى المزيد من التعاون مع لجنة بناء السلام، لتوطيد السلام بشكل كامل في ليبريا. وسيسهل دعم أعضاء المجلس، تحول ليبريا من بلد يعاني من الصراع إلى بلد ينعم بالسلام المستدام في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.